

# ورقة سياسات تعزير استقرار الأردن

إعداد:

د. حسن البراري

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت- مكتب عمان

تشرين الأول ٢٠١٨

عمان، الأردن

# ورقة سياسات

## تعزير استقرار الأردن

إعداد:

د. حسن البراري

تشرين الأول ٢٠١٨

عمان، الأردن

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠١٨/١٠/٤٨٢٥)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفة ولا يعبر  
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق

مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب عمان

صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦

عمان ١١١٩٤

الأردن

هاتف: +962 6 5008335

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

الموقع الإلكتروني [www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)

صفحة الفيسبوك [www.facebook.com/FESAmmanOffice](http://www.facebook.com/FESAmmanOffice)

## غير مخصص للبيع

©مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب عمان

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن اعادة طبع ، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة  
من دون اذن مكتوب من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو  
المحرر.

الرقم المعياري: ٧-٨٩-٤٨٤-٩٩٥٧-٩٧٨

## جدول المحتويات

٦	.....	مقدمة
٩	.....	صمود النظام
١١	.....	تغيير المقاربة
١٤	.....	الخيارات السياسية
١٨	.....	عن المؤلف
١٩	.....	مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب عمان



## مقدمة

تناقش هذه الورقة مسألتين مترابطتين هما: استقرار الأردن على المدى البعيد ومستقبل شرعية النظام في ضوء دينامية العلاقات المتغيرة بين المجتمع والدولة، وسيادة حالة من عدم التيقن في إقليم ميّال للنزاع. وأي نظرة على الماضي غير البعيد ستكشف حقيقة أن شرعية النظام الأردني لم تكن موضع شك حقيقي حتى عندما مرّ بنوع من عدم الاستقرار.

تاريخياً، تعززت شرعية النظام بواسطة مزيج من التحالفات الخارجية من جهة والعلاقة الرعوية بين الدولة والمجتمع وكذلك احتواء الأفراد والجماعات من جهة أخرى<sup>١</sup>. فالتحالف مع الولايات المتحدة وعدد آخر من القوى الإقليمية في المنطقة هو أحد الميكنزمات الحاسمة في معادلة البقاء والاستقرار الداخلي. وعلاوة على ذلك، وبسبب الدور الإقليمي الذي لعبه النظام أصبح لاجبا لا يمكن الاستغناء عنه لدى السياسة الإقليمية. وعليه يكمن مفتاح فهم صمود استقرار الأردن في الدور الإقليمي الذي لعبته عمان إضافة إلى مركزيتها في الصراع العربي الإسرائيلي.

داخلياً، لجأ النظام إلى معادلة بقاء ترتكز على احتواء الأفراد والجماعات وترسيخ علاقة رعوية مع المواطنين، وتمكن من القيام بذلك من خلال بناء مؤسسات القطاع العام، ما جعل المواطنين في حالة من الاعتمادية عليه وما يقدمه من خدمات<sup>٢</sup>. واللافت أن قدرة النظام على الاستمرار بعقد اجتماعي رعوي تتوقف على السياسة الخارجية للأردن وقدرتها على ضمان تدفق الربيع والمساعدات الخارجية. فالعقد الاجتماعي الضمني التاريخي

<sup>١</sup> تتمتع العائلة الهاشمية بنوع من الشرعية الدينية، غير أن التركيز في هذه الورقة هو على النظام وليس العرش، ففي شهر تشرين ثان ١٩٢٠ قاد الأمير عبدالله قوة من الحجاز لاستعادة عرش اخي الملك فيصل في سوريا. إلا أنه كان ينبغي على الأمير أن يؤخر أهداف القومية وأن يركز بدلا من ذلك على تشكيل حكومة في عمان. ولأنه كان على ثقة بأن خططه لوحدة الأمة العربية ستثمر في نهاية المطاف قام بتأسيس أو نظام حكم مركزي بتاريخ ١١ نيسان ١٩٢١، ومنذ ذلك الوقت لم تتعرض شرعية العائلة الهاشمية للتساؤل.

<sup>٢</sup> مقابلة مع عدنان ابو عودة، عمان ٢٦ تموز، ٢٠١٨.

بين النظام والمواطنين القائم على مقايضة يقوم من خلالها النظام بتقديم الوظائف والخدمات مقابل الولاء كان حجر الرحي في استقراره وشرعيته.

ولعل أهم المؤسسات التي لعبت دوراً محورياً في معادلة استقرار النظام هي الأجهزة الأمنية والجيش. وساهم الجيش قبل استقلال الأردن في بناء هوية وطنية على نطاق لم يُسمع به في التاريخ العربي الحديث. بشكل عام، يتفق الأردنيون بالجيش وبالأجهزة الأمنية، وكشف استطلاع للرأي، نُشر مؤخراً، أن ثقة الأردنيين بالجيش والأجهزة الأمنية تجاوزت ٩٠%<sup>٢</sup> علاوة على ذلك تدخلت دائرة المخابرات العامة وفي أكثر من مناسبة للحفاظ على استقرار البلد، ونجحت في التصدي للتحديات الداخلية منها والخارجية إذ تم الاعتراف بجهودها على نطاق دولي.

اللافت أن دولاً أخرى تعتقد بأن استقرار النظام في الأردن يتطلب الحفاظ على وضع اتوقراطي قائم، وبطبيعة الحال يخدم استقرار الأردن في الإقليم العديد من القوى الدولية والإقليمية. وبهذا الخصوص، يؤكد المؤرخ المعروف والمتخصص بالشؤون الأردنية أشر سسر على ضرورة الحفاظ على استقرار الأردن، ويضيف أنه "بسبب مركزية المملكة الجيوسياسية فإن طيفاً من الحلفاء الخارجيين دعموا النظام بثبات، لأن زعزعة الاستقرار بالمملكة ستكون بمثابة كابوس بالنسبة لهم. وهذه القوى الدولية والإقليمية كانت على الدوام راغبة في مساعدة الأردن وانقاذ النظام عندما تستدعي الحاجة."<sup>٤</sup> ولهذا السبب لم تستغل هذه القوة قدرتها المالية للضغط على الأردن ليتخذ خطأ ديمقراطياً حقيقياً. وكما كتبتُ في مكان آخر، "ينتج مدى ونطاق التحول السياسي في الأردن عن التفاعل بين ثلاثة عوامل هي: العوامل الخارجية، والضغط الداخلي للإصلاح، وردة الفعل للنظام على - وفي بعض

---

<sup>٢</sup> استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، ٢٦ حزيران - ٢ تموز ٢٠١٨.

<sup>٤</sup> انظر

Asher Susser, "Is Jordanian monarchy in danger?" Middle East Brief, No. 72, (10 April 2013), p. 2.

الحالات التلاعب بـ - العاملين الأوليين.<sup>٥</sup>

لم تتوفر بعد في الأردن اليوم الظروف والشروط المطلوبة لدعم ديمقراطية حقيقة ومزدهرة، وبينما تغلب الأردن على الربيع العربي وخرج بالفعل سليماً، فقد ضاق الأردنيون ذرعاً، وبشكل متزايد من جراء السياسات الرسمية التي تبنتها الحكومات المتتالية، وفاقمت من الأوضاع المعيشية السيئة للناس. ولذلك، فإن الموجة الأخيرة من الاحتجاجات على الدوار الرابع<sup>٦</sup> لم تكن مفاجئة. فمع التغيير الكبير في انطباع الأردنيين (منذ بداية الربيع العربي) عن أنفسهم وعن قاداتهم غير المنتخبين تشكل إحساساً كبيراً بالمسؤولية والتمكين ما يشكل تحدياً غير مسبوق للنظام. فالأردنيون الذين كانوا موالين بشكل أعمى باتوا غير راضين عن الواقع المتغير للحياة السياسية.

تطرح هذه الورقة المقولات التالية: يعتمد استقرار الأردن وشرعية نظامه على وجود مؤسسات ديمقراطية حقيقية، فالأردن لم يعد دولة ريعية بالمعنى التقليدي حتى تستمر بذات العقد الاجتماعي، كما أن حلفاءها قد يدفعونها لتبني أجنداث إقليمية يمكن أن تعرض استقرارها للخطر. وفي حال عدم القيام ببناء مؤسسات مهنية ومستقلة وقوية فإن النظام يخطر بأن يكون عرضة لمزيد من موجات الاحتجاجات في قادم الأيام. بمعنى آخر، فإن الأردن لا يمكن له أن يتحمل تأخير إصلاح المؤسسات والبدء بعملية ديمقراطية حقيقية. ولحسن الحظ، تعكس أوراق الملك النقاشية فهماً للحاجة إلى العناية بالداخل إذا ما أراد النظام استباق الأمر وتجنب مواجهة تحدٍ جدي من الشعب.

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول يسرد كيف تمكن النظام من تحقيق هدفه في الاستقرار والحصول على الشرعية. والقسم الثاني يتفحص وعي النظام

<sup>٥</sup> لمزيد من التفاصيل، انظر

Hassan A. Barari, "The Limits of Political Reform in Jordan," *International Policy Analysis*, Friedrich Ebert Stiftung, 2013, p.2.

<sup>٦</sup> الدوار الرابع في عمان هو المنطقة التي تقع عندها مبنى الحكومة، وتحول الدوار الرابع إلى رمز فيزيائي ولغوي للإشارة إلى الحكومة.



للحاجة بالعناية بالداخل لتعزيز استقرار الدولة وشرعيتها. والحق أن الملك يعي الحاجة الماسة لأخذ الأردن إلى طريق مختلف وبخاصة بعد أن كثر الذين بدأوا بالتساؤل عن الحاجة لتبني مقارنة مختلفة. والقسم الأخير من هذه الورقة يقترح عددا من الخطوات التي يمكن تبنيها للمساعدة في تأمين استقرار النظام في المستقبل.

## صمود النظام

ما إن استقلال الأردن في عام ١٩٤٦ حتى وجد نفسه مصادفة في عين العاصفة، وكان لقرار النظام الأردني، دخول الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨، نتيجتان متداخلتان. فلم تتسع الرقعة الجغرافية للأردن نتيجة وقوع الضفة الغربية والقدس الشرقية تحت السيطرة الأردنية بل زاد عدد سكانه ليصبح ثلاث أضعاف. وطبعا من شأن الواقع المتمثل نتيجة لذلك أن يؤثر على الكثير من سياسة الأردن الخارجية واستراتيجيات النظام في البقاء.

وفي حقيقة الأمر فإن اشتراك الأردن في الصراع العربي الإسرائيلي والمركزية الجيوسياسية للأردن قد أصبحتا ذخرا له ولكن أيضا عبئا عليه. وقد تبين أن الوضع القائم بعد نكبة فلسطين لا يمكن أن يستمر، فالبيئة الإقليمية كانت مضطربة لدرجة أن بقاء النظام لم تكن مسألة مضمونة، ومع ذلك استغل النظام الأردني بدء التنافس الإقليمي وموقع الأردن لتأمين الدعم الضروري من القوى الكبرى. فخلال هذه الفترة تبنى الأردن نهجاً في السياسة الخارجية يستند إلى التوازن، وذلك بغية خلق نظام إقليمي يسمح للأردن والنظام بالبقاء.

وعلى عكس ما أراده خصوم النظام، فقد تمكن من تجاوز حالة المد والجزر في إقليم محفوف بالصراعات ومتسم بعدم الاستقرار، والمتابعون المخضرمون للأردن يؤكدون أن الدور الإقليمي الذي لعبه كان السبب الرئيسي لاستقرار وبقاء المملكة. مع هذا، يمكن التفكير بثلاثة عوامل مؤثرة. أولاً، ارتبط الأردن بشبكة من التحالفات الإقليمية والدولية كانت

فيها الدول الرئيسية مستعدة للتدخل وإنقاذ النظام في وقت الحاجة. طبعاً كما أسلفنا كان مرد ذلك المركزية الجيوسياسية لبلد وجد نفسه محاصراً بين جيران أقوى وأكثر عدائية. ثانياً، اتسم الأردن بأنه أبعد ما يكون عن بلد يحكمه شخص واحد، فللنخب السياسية مصالح كبيرة في بقاء النظام ولا يمكن فهم ذلك إلا في سياق العملية التاريخية لتشكيل الدولة، وما ترتب على ذلك من علاقة الدولة بالمجتمع.<sup>٧</sup> وعلاوة على ذلك كان دائماً هناك مؤسسة أمنية محترفة ومالية، الأمر الذي انعكس بشكل كبير ومباشر على استقرار البلد. وأخيراً، اعتمد النظام ولعقود طويلة على علاقة رعوية واستراتيجية احتواء إيجابي للأفراد والجماعات، ما خلق مصلحة مجتمعية في بقاءه واستقراره.

ومع ذلك، فإن من الصعوبة بمكان تجنب حقيقة أن العقد الاجتماعي غير المكتوب والذي تقدم بموجبه الدولة الوظائف لقاء الولاء لم يعد أمراً قابلاً للاستمرار.<sup>٨</sup> فوفقاً للباحث محمد أبو رمان من مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية فإنه لم يعد بوسع النظام أن يمول هذه العلاقة الرعوية. وبعبارة أخرى، تحولت المقايضة التاريخية - وظائف مقابل ولاء - إلى عبء.<sup>٩</sup> وعلى هذا الأساس ينطلق الباحث أبو رمان مطالباً بعقد اجتماعي جديد يعكس الواقع الحالي.

تاريخياً، سار النظام على حبل مشدود ما بين الحاجة إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة والحاجة للتعامل مع القيود الداخلية المتزايدة. فقيادة الملك وسياسته الخارجية المحسوبة ساعدت في حماية الأردن من الارتدادات القادمة من إقليم مليء بالصراعات المزمنة. وساعدت هذه السياسة الخارجية المتوازنة الأردن لفترة طويلة جداً. فلم يتمكن من إبعاد التهديدات الخارجية عنه فقط، لكنه تمكن ولفترة طويلة من تأمين تدفق الربح الخارجي أيضاً للحفاظ على علاقة رعوية مع المواطنين واحتواء الأفراد والجماعات. هذا مع التسليم

<sup>٧</sup> لمزيد من التفاصيل حول تشكل الدولة ودور القبائل على سبيل المثال انظر يواف الو.ن.

<sup>٨</sup> مقابلة مع محمد أبو رمان، عمان، ٢٥ تموز ٢٠١٨.

<sup>٩</sup> نفس المصدر.

بأن النظام لم يعد بوسعه أن يكون في حالة تسمح له بالاستمرار بنفس العلاقة الرعوية. وعليه فإن هناك ضرورة للتفكير بطرق أخرى لتعزيز شرعية النظام في المستقبل.

## تغيير المقاربة

يرى المراقبون والمختصون بالسياسة الأردنية أن الملك عبدالله إصلاحياً،<sup>١٠</sup> فالتصريحات الصادرة عنه تفيد بأنه مصمم على قيادة البلد على مسار ينتهي إلى حكم تمثيلي يستجيب لأولويات الناس. لكن قول ذلك أسهل مع عمله، فالملك مقيد إلى حد ما بتركة العلاقة الرعوية التي تم بناؤها على مدار عقود خلت. وفي السياق نفسه يدرك الملك أن هناك ضغوطاً مالية قاسية على خزينة الدولة ما يدفع إلى ضرورة تغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع، لذلك يسعى إلى تحديث الأردن، لأن الإخفاق في القيام بهذا الأمر سينعكس على الدولة والنظام نفسه.

في كتاب التكليف الملكي لرئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز وضع الملك هدفاً جديداً لتحديد العلاقة بين المواطن والدولة من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد يبين الحقوق والواجبات. وبعيدا عن أجنداث النخب المتمترسة التي تفضل استمرار الوضع القائم، حيث وصل الملك إلى نتيجة تفيد بأنه لا يمكن للوضع القائم الاتقراطي أن يدوم. وهو يفهم بأن "العرش الهاشمي وربما الأردن نفسه لن يبقى في العقود القادمة إن لم يُقَدِّ البلد وبسرعة نحو الحداثة".<sup>١١</sup>

فتح اندلاع الربيع العربي مع بداية عام ٢٠١١ عيون النظام الأردني على أنه يجب أن يكون هناك نظام محصن عندما تهب رياح التغيير. وكان الملك نفسه قد تحدث

<sup>١٠</sup> مقابلة مع خالد رمضان، عمان، ٢١ تموز ٢٠١٨.

<sup>١١</sup> لقاء مع جيفري غولد بيرغ

Jeffery Goldberg, "The Modern King in the Arab Spring," The Atlantic, March 18, 2013, 2, <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2013/04/monarch-in-the-middle/309270/2/>.

عن الحاجة الملحة لاتباع سياسية يشترك فيها الجميع، ونفضي إلى التمكين السياسي. ومع ذلك فقد رغب أن يُنظر إليه على أنه شخص يدعم ويناصر الديمقراطية، لكنه يتوجس من أكبر قوة سياسية في البلاد، فمن ناحية يريد أن يحقق أهدافه الحداثيّة النبيلة لكنه من ناحية أخرى لا يثق بالإخوان المسلمين التيار السياسي الأقوى في البلاد. وفي مقابلة مع الصحفي الأميركي جيفري غولديبيرغ - الذي كان حينها يعمل مراسلا لمجلة ذي اتلانتيك الأمريكية - بين الملك بشكل لا يقبل الالتباس أن هذا التنظيم قد يستعمل الديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة، وهو تنظيم يُدار من قبل "ذئاب في لباس حملان" وهم يسعون لفرض رؤية قديمة على المجتمع. ويُفهم ضمنا من كلامه أن هناك رغبة للتنازل عن صلاحياته لكن للأشخاص المناسبين.<sup>١٢</sup> ويبدو أن سنوات التردد للنظام وصلت إلى نهايتها، وقد بات بأمس الحاجة لقاعدة دعم داخلية، وفضلا عن ذلك لم يعد في موقع من يشترى الشرعية مقابل الربح الذي يأتي من الخارج، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الأزمة الاقتصادية التراكمية تستلزم أن يعيد النظام النظر في المقاربة القديمة، وينتهج مقاربة جديدة، تساعد على خلق ظروف الاستقرار في البلاد.

بدأ المراقبون يرصدون حالة من الإحباط الشعبي في الأردن، وبالفعل أخذت مشاعر الأردنيين المتزايدة من عدم الرضى منحنى آخر، عندما اندلعت المظاهرات في عمان، وتدفق آلاف الأردنيين إلى الدوار الرابع في شهر حزيران الماضي. وأي بحث عميق للأردن خلال الربيع العربي وبعده سيكشف أن الثقافة السياسية السائدة على مدار العقود المنصرمة والمعادية للثورات - التي تم تغذيتها بالعلاقات الزبائنية - لا يمكن أن تؤخذ كمسلمات بعد اليوم. لذلك، يمكن لهذا التحول الحاد أن يشكل تحديا جديا قد يصل إلى نقطة تحول من شأنها أن تخاطر باستقرار البلد. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه إذا ما تم تجاهل معالجة هذا الإحباط المتجذر فإن النخب المتمترسة والحاكمة تخاطر في وضع المملكة في طريق اللاعودة وعدم الاستقرار.

<sup>١٢</sup> نفس المصدر.

ومع أن منقدي النظام يرون أنه لا توجد إرادة سياسية لإحداث الإصلاح السياسي المنشود، تبقى الحقيقة أن الملك كان قد قدم آراءه عن الإصلاح في سلسلة من أوراقه النقاشية.<sup>١٣</sup> وفي ظل التباين في الآراء بين الأردنيين حيال نوع الإصلاح المنشود يبدو أن منهج الإصلاح من فوق هو الخيار الأمثل. فعلى المستوى المفاهيمي يمكن القول أن الأوراق النقاشية تعكس فهما عميقاً حول ما يتطلبه الأمر لمعالجة التناقضات المتأصلة في معادلة الاستقرار في البلد.

يمثل جوهر الأوراق النقاشية موضوعاً أوسع يتعلق بفكرة التراجع الجذري عن العقد الاجتماعي غير المكتوب، وهي بهذا المعنى قد جاءت لتتنقد الفهم الضمني السائد لدى النخب الحاكمة المتمترسة التي قضت على الفرص لإحداث الإصلاح، وعليه، فلا يمكن الاستمرار بالوضع السياسي المعلق، والمراوحة بين الأهداف النبيلة التي أعلن عنها الملك ومقاومة النخب لهذه الأهداف. في الورقة النقاشية الأولى أطلق الملك ما يمكن النظر إليه كخارطة طريق لمستقبل سياسي مستقر وقابل للاستمرار.<sup>١٤</sup> غير أن الورقة النقاشية السادسة التي نشرت في السادس من أكتوبر ٢٠١٦ بيّنت الأمر كما يلي: سيادة القانون والدولة المدنية هما عماد الاستقرار في الأردن. وكما قال الملك: "عندما ننظر إلى مجتمعاتنا العربية نجد أنها تتكون من منظومة معقدة من الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية. ولهذا التنوع أن يكون مصدراً للازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي، ورافد للاقتصاد، أو أن يكون شعلة للفتنة والعنصرية والنزاعات. إن ما يفصل بين هذين الواقعين هو وجود أو غياب سيادة القانون."<sup>١٥</sup> وفقاً لذلك، فإن الطريقة الوحيدة لصيانة حقوق الأفراد غير المنقوصة هو من خلال دولة القانون، ويضيف الملك: إن "شعور أي مواطن في مجتمعنا بالخوف والظلم لأنه ينتمي إلى أقلية، يضعنا جميعاً أمام واقع يستند إلى أساس مهزوز."

<sup>١٣</sup> مقابلة مع خالد رمضان، عمان، ٢١ تموز ٢٠١٨.

<sup>١٤</sup> مقابلة مع محمد ابو رمان، عمان، ٢٥ تموز ٢٠١٨.

<sup>١٥</sup> الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم:

وبطبيعة الحال، فالملك محق عندما اعتبر حكم القانون عماد الدولة المدنية.

بالرغم من الاتفاق مع أفكار الملك الواردة في الأوراق النقاشية إلا أنها ما زالت بحاجة إلى أن تترجم إلى سياسات وقوانين وممارسات، والإصلاح الحقيقي ينبغي ألا يخضع لتأخير ولا ينبغي أن يُقدم بوصف استراتيجية لشراء الوقت. أما حزمة الإصلاحات الأخيرة التي قُدمت إبان الربيع العربي فهي أقل مما يستلزمه الإصلاح الحقيقي. وفي هذا السياق يرى الإصلاحيون أن "حزمة الإصلاح صُممت لخنق المعارضة الداخلية وإعادة إنتاج الواقع السياسي غير الديمقراطي المكروه. وفي الوقت نفسه، فإن أغلب المواطنين لا يتقنون بمؤسسات الدولة، ويمكن لفجوة الثقة بين الدولة ومواطنيها أن تكون كعب أخيل ومدخلا لعدم الاستقرار. فحركات الاحتجاج على مدار السنوات الأخيرة تكشف وتعزز فكرة واحدة، هي أن النخب الحاكمة بشكل عام هي نخب غير مسؤولة وغير شفافة وغير جديرة بالثقة بشكل خطر."<sup>١٦</sup>

### الخيارات السياسية

بعد أن بينت الورقة عن الحاجة لتغيير المقاربة حتى يحافظ الأردن على استقراره، تنتقل الآن لنقاش الخيارات المتاحة سياسيا. أولا وقيل كل شيء، ينبغي على النظام أن يستبطن الضرورة الملحة لاستعادة ثقة الأردنيين. لا يمكن لشيء غير البدء بإصلاحات سياسية حقيقية، ترسل رسائل تطمئن الأردنيين. ولسوء الطالع، هناك بطء في عملية الإصلاح، كما أن حزمة الإصلاحات التي قدمت قبل سنوات ما هي إلا نقطة في بحر.

تشكل العملية السياسية الشاملة التي تضم الجميع، ولا تقصي أحدا المفتاح للاستمرار باستقرار النظام وشرعيته. وأصبح من نافلة القول أن سياسة الإقصاء في أي

<sup>١٦</sup> أنظر

Hassan A. Barari, "Reform and the Dynamics of In/stability in Jordan during the Arab Uprisings," PERCEPTIONS, Winter 2015, Vol. 20, no.4.

مجتمع من شأنها أن تضعف المجتمع، وتجعله عرضة للصراع والضعف. ويمكن للعملية السياسية الشاملة أن تساهم في التخفيف من وطأة أعراض العنف البنيوي الذي يأتي عادة نتيجة للأزمة في بنية النظام الأساسية، وهي أزمة تمثل علامة فارقة للدولة في منطقة المشرق العربي.

ثانياً، على النظام أن يحارب الفساد بهدف اجتثاثه من جذوره، ويعتقد الأستاذ عدنان أبوعودة أن هناك فرصة تاريخية للقيام بهذا الأمر.<sup>١٧</sup> ويبدو أن حكومة الرزاز مصممة على محاربة الفساد، والحق أن هناك اجماعاً وطنياً أردنياً للتصدي للفساد.<sup>١٨</sup> وبالإضافة إلى الحاجة لوجود حملة فعالة لمكافحة الفساد يحتاج الأردن إلى استراتيجية طويلة المدى للتصدي لهذه الظاهرة. وفي ورقته النقاشية السادسة وضع الملك بما لا يقبل اللبس بأن الفساد لا يقتصر على الفساد المالي فقط. "لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقر بأن الوساطة والمحسوبية وسلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات، ليس فقط بكونها عائقاً يحول دون النهوض بالوطن، بل ممارسات تتخر بما تم إنجازه وبنائه، وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وكذلك قيم المواطنة الصالحة، وهي الأساس لتطوير أي مجتمع."<sup>١٩</sup> فكل أنواع الفساد سواء أكانت مالية أم إدارية من شأنها أن تقوض التنمية البشرية في الأردن.

ويكل تأكيد، من شأن الاستمرار بالفساد دون محاسبة أن يفضي إلى نتيجتين مترابطتين. أولاً، يرفع ذلك من اللامساواة بين المواطنين ويحول جزءاً كبيراً من الموارد بحيث لا تنفق حسبما ينبغي. ثانياً، تعمق من فجوة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. وحتى يتسنى للأردن أن يضع حداً للفساد هناك ضرورة لتقوية المؤسسات وتمكينها ومنحها صلاحيات رقابة وإشراف. وعلينا أن ننتظر لكي نرى إن كان بمقدور الحكومة الحالية أن

<sup>١٧</sup> مقابلة مع عدنان أبوعودة، عمان، ٢٦ تموز ٢٠١٨.

<sup>١٨</sup> نفس المصدر.

<sup>١٩</sup> الورقة النقاشية السادسة، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني،

<https://kingabdullah.jo/en/vision/discussion-papers>

تتصدى بشكل مباشر لنشاطات الفساد المنتشرة والتي يقوم بها شخصيات متنفذة. ثالثاً، ينبغي أن يتكئ الاستقرار بالأردن على فكرة تطوير مؤسسات تخضع للمساءلة وتستجيب لمطالب الناس. وهناك مؤسستان في غاية الأهمية تساهمان في تعزيز الاستقرار وهما البرلمان والحكومة. وربما ينبغي على النظام أن يكون متيقظاً لفكرة ملحة تتعلق بنزاهة الانتخابات ومصداقيتها. ولا أذيع سرّاً عندما أقول بأن الانتخابات في الأردن شابهها التزوير في أكثر من مناسبة. وتكشف استطلاعات الرأي التي نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن الأردنيين لا يتقنون بالبرلمان. وفي الاستطلاع الأخير بلغت نسبة من يعتقدون بأن البرلمان هو محظ ثقة ١٤% فقط.<sup>٢٠</sup> وإذا ما استمر النواب اعتمادهم على الحكومة والأجهزة الرسمية لتأمين إعادة الانتخاب ولتأمين العطايا فإنه من الصعب بمكان تصور أن يساهم البرلمان في إيجاد التوازن المفقود بين السلطات. والأسوأ في هذه الحالة أن الناس سيتجاوزون البرلمان في احتجاجاتهم، الأمر الذي قد يخلق الفوضى في قادم الأيام.<sup>٢١</sup>

وينفس المنوال لا يعتقد الأردنيون أن الحكومة تتمتع بولاية عامة كما ينص على ذلك الدستور الأردني. ورئيس الحكومة وفقاً لهذه الرؤية لا يعدو أن يكون موظفاً عادياً من دون قوة حقيقية. وبطبيعة الحال لن يكون هذا الأمر جيداً للأردن على المدى الطويل. فما يحتاجه الأردن أكثر من غيره هو وجود حكومات غير إقصائية وشفافة في عملية التشاركية، تحاول أن تبني إجماعاً حول نظرة مشتركة للدولة والمجتمع. وينبغي أن تكون هذه الحكومة الشفافة ممثلة للناس، وتخضع لمساءلتهم. ولعقود خلت أتم استبعاد الناس من المشاركة في صناعة القرار بسبب وجود نخب غير ديمقراطية متمترسة في بنية النظام. لكن بعد أن أصدر الملك عبدالله الثاني أوراقة النقاشية ظهرت علامات لتغير كبير، وبخاصة مع ظهور العديد من الناس يعبرون عن أنفسهم بشكل حر. والسؤال هو كيف يمكن للنظام أن يستفيد من الفرصة التي لا تتكرر إلا مرة واحدة كل جيل، ويخلق شراكات فعالة وبنوية مع

<sup>٢٠</sup> استطلاع رأي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ٢٦ حزيران - ٢ تموز ٢٠١٨.

<sup>٢١</sup> مقابلة مع خالد رمضان، عمان، ٢١ تموز ٢٠١٨.



## الناس وبخاصة مع الشباب؟

وأخيراً، على المراقب أن يدرس الفجوة التنموية بين عمان والأطراف. وهذا أمر في غاية الأهمية بسبب الانطباع السائد بأن العقد الاجتماعي القديم هو بين النظام ومناطق الأطراف. ومن دون شك فإن الفجوة التنموية هي انعكاس مباشر للسياسة الرسمية. ونتج عن هذه السياسات وفقاً للدكتور فارس بريزات وجود غير مقصود "طبقة مهمشة بشكل دائم خارج مركز المناطق الحضرية، وهي مناطق تعاني من مديونية مالية مرتفعة مقارنة مع مراكز المناطق الحضرية، فضلاً عن أنها تعاني أيضاً من انعدام التكافؤ في الخدمات والبنى التحتية ما يجعلها غير قابلة على التنافس في البيئات الحضرية التي تتوفر بها الفرص. والنتيجة هي اغتراب اجتماعي وسياسي وحالة من الشعور بالإقصاء".<sup>٢٢</sup> وربما يمكن أن يشرح هذا جزئياً الاتجاه بين بعض الشباب للاتحاق بالجماعات المتطرفة. وعليه ينبغي على النظام أن يكون واعياً للفجوة التنموية، وأن يعمل لضمان درجة من التنمية المتكافئة. والفضل في التعامل مع هذه القضية المحورية يمكن له أن يشكل تهديداً لاستقرار النظام.

ولهذا السبب، فإن استقرار النظام وشرعيته يعتمدان على الطبيعة المتغيرة لعلاقة الدولة والمجتمع. وقد ولت الأيام التي ميزت السلبية السياسية. وباختصار، فإن تراجع الاقتصاد وانتشار الفساد وانعدام المساءلة وغياب نظام توازن السلطات سيؤدي إلى نزوح ظروف عدم الاستقرار. ومن دون شك، إذا لم يتحسن الاقتصاد بشكل ملموس، وإن استمرت الدولة بمعدلات الضريبة الكبيرة فإن كثيراً من الناس سوف يبحثون عن بدائل يمكن لها أن تعرض الوضع القائم للخطر. وعدم قدرة الحكومة على إيجاد فرص العمل يمكن أن يقود إلى ثنائية كارثية من اليأس والإحباط. وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى مستوى من عدم الاستقرار لا يمكن التنبؤ به. باختصار، إن لم يتمكن الأردن من التكيف مع الاتجاهات والتغيرات الصاعدة فإن أزمات قادمة ستلوح بالأفق.

<sup>٢٢</sup> فارس بريزات، الجوردان تايمز ١٤ تموز ٢٠١٨.

## عن المؤلف

يشغل البراري حالياً منصب أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في الجامعة الأردنية. وقبل ذلك، عمل أستاذاً لسياسة الشرق الأوسط في جامعة نبراسكا في أوماها وفي جامعة بيل. كما شغل منصب زميل أقدم في معهد الولايات المتحدة للسلام ومقره في واشنطن العاصمة للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كان باحثاً في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية من ٢٠٠١-٢٠٠٦. حصل على الدكتوراه من جامعة دورهام في إنجلترا، وحصل على شهادة الماجستير من جامعة ليدز في إنجلترا وشهادة البكالوريوس من الجامعة الأردنية. وهو كاتب في صحيفة الجوردان تايمز الإنجليزية. وهو أيضاً معلق بشكل متكرر لمحطات التلفزيون العربية والدولية الرئيسية.

إن مجال البحث الرئيسي للدكتور البراري هو الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، والعلاقات الإسرائيلية الأردنية، والأمن الإقليمي وسياسة الشرق الأوسط. وقد كتب على نطاق واسع حول الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام. ومن أحدث مؤلفاته: الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب (٢٠١٤)، الإسرائيلية: تقييم نقدي (لندن: إيثاكا، ٢٠٠٩)، السلام المجزأ في الشرق الأوسط (عمان: فريدريك إبيرت Stiftung، 2009)، السياسة الإسرائيلية وسلام الشرق الأوسط (نيويورك ولندن: روتليدج، ٢٠٠٤)، إسرائيل والأردن بعد عشر سنوات (عمان: المغلق، ٢٠٠٤). كما ساهم في العديد من المقالات العلمية في مختلف المجالات الدولية وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

## مؤسسة فريدريش ايبرت- مكتب عمان

تعتبر مؤسسة فريدريش ايبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر اقدم مؤسسة سياسية المانية حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس الماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش ايبرت).

في الأردن افتتحت المؤسسة أبوابها عام ١٩٨٦ من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف أنشطة مؤسسة فريدريش ايبرت في عمان إلى تعزيز/ تشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش ايبرت/عمان بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش ايبرت/عمان من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، تنظيم المؤتمرات، عقد ورش العمل، وإصدار أوراق سياسات عن أسئلة السياسة الحالية.

